جامعة طنطا

كلـيه الـحقـــوق

بحث بعنوان

دور التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة

- دراسة حالة مصر-

مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث المقام تحت عنوان

" القانون والسياحة"

والمقام في الفترة من ٢٦-٢٧ أبريل ٢٠١٦

إعداد الباحث

عمر عبدالعزيز موسي عبدالعزيز الدبور

باحث دكتوراه في القانون الدستوري – جامعه المنوفية

١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

دور التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة – دراسة حالة مصر –

المحور الثاني – الفرع السابع

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية الدور الهام الذي تلعبه التنمية المستدامة في القطاع السياحي على المستوى النظري والتطبيقي وكذا أهم الطرق الأساسية في المجال الاقتصادي من أجل معالجة مشكلة البطالة على المستوى العالمي والوطني .

ومما تقدم ذكره، فإن هذه الورقة البحثية ستهتم بالتطرق إلى مختلف النقاط التالية:

- مقدمة
- التعريف بالقطاع السياحي والتنمية المستدامة.
- التطرق للإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة.
- دراسة حالة السياحة والبطالة في مصر.
- المقترحات والتوصيات العملية للارتقاء بواقع السياحة .

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، البطالة ، السياحة ، التنمية السياحية المستدامة.

Résumé

Ce papier traite le rôle important du développement durable du secteur touristique au niveau théorique et pratique ، ainsi que les principales méthodes dans le domaine économique pour traiter le problème du chômage au niveau international et national.

Et pour cela, on a le plan du travail suivant :

- Introduction sur le secteur touristique et le développement durable.
- le cadre conceptuel du phénomène du chômage.
- Une étude de cas sur le tourisme et le chômage en Algérie.

Mots clés:

Le développement durable, le chômage, le tourisme, le développement durable du tourisme.

مقدمـــــــــــــــــة:

يشهد النشاط السياحي نموا وتطورا كبيرا في الوقت الراهن، حيث أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وهي تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، فهي تعد أحد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الدخل الوطني وفي مستوى الاستثمارات الوطنية والدولية في المناطق السياحية، وكذا العديد من الآثار على المستويين الجزئي والكلي، ولعل كذلك من بين أهم المجالات التي تؤثر عليها السياحة هو مستوى التشغيل والبطالة في جميع المناطق السياحية عموما وفي المناطق السياحية المصرية بصفة خاصة، ولعل هذا أهم ما سنركز عليه في هذه الورقة البحثية، ففي وقت أضحت فيه مشكلة البطالة تمثل عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان، خاصة وأن البطالة أصبحت ومنذ ما يزيد عن ربع قرن مشكلة هيكلية تمس كل الاقتصاديات، ومما أزم الوضع هو أن هناك نقص في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها .

ونظرا لارتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة فقد بدأ الاهتمام والتركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة وذلك منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث لم يعد يقتصر المفهوم الجديد للسياحة المستدامة على المنظور الاقتصادي فحسب، بل أصبحت هناك استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة بخصوص انعكاسات النشاط السياحي على البيئة الطبيعية والبشرية بما تتضمنه من حماية للبيئة الاجتماعية والثقافية ورعاية حقوق الأجيال المقبلة، ومن خلال نمو القطاع السياحي واستدامة وزيادة منافعه وتأثيراته على العديد من الظواهر وعلى رأسها البطالة، فإنه يمكن القول بأنه حان الوقت لتبني فكر الاستدامة واعتباره الفكر الأساسي لها وتبني مبادئ التنمية المستدامة في المجال السياحي، لهذا فالإشكالية المطروحة في هذا الصدد هي: " **ما مدى مساهمة التنمية المستدامة في القطاع السياحي في مواجهة ظاهرة البطالة** "

أولا: الإطار المفاهيمي للسياحة والتنمية السياحية المستدامة:

أولاً: مفاهيم أساسية حول السياحة:

تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضاراتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب.، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الإطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الإقتصادي، لهذا من الضروري إعتبارها كعنصر فعالا في التغيير الإجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

١- **ماهية السياحة:** تعرف السياحة بأنها سفر الإنسان أو ترحاله أو قيامه برحلة للإقامة مؤقتًا ولفترة محدودة في مكان آخر بعيد عن مكان إقامته الأصلي سواء في بلده أوفي بلد أجنبي، بغرض الترويح الذهني و/أو الجسمي، وهي تتأثر بعدة عوامل كالمواصلات، ودخل الفرد وثقافته ودرجة تحضره، الموقع، البيئة، وتوافر المعالم السياحية[١].

كما أنها تمثل جميع أشكال السفر والإقامة للسكان غير المحليين، وإنتقال الأفراد خارج الحدود السياسية للدولة التي يعيشون فيها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، على أن لا يكون الهدف من وراء ذلك الإقامة الدائمة أو العمل أو الدراسة أو مجرد العبور الدولة الأخرى[٢].

ومن جهة أخرى يمكن أن تكون السياحة عبارة عن إستخدام محدد لوقت الفراغ ولكل أشكال الإستجمام، وأنها تشمل معظم أشكال السفر، وما هي إلا حركة مؤقتة للسكان أو للناس إلى مناطق معينة خارج مناطق سكناهم وإقامتهم الدائمة، بحيث تشمل جميع النشاطات التي تمارس في المناطق المستهدفة وكذلك جميع الخدمات والتسهيلات التي تم توفيرها لممارسة هذه النشاطات[٣].

ويمكن أن تعرف السياحة على أنها تشمل أشكال السفر المرتبطة بالمهنة والعلاج والسياحة المهنية وسياحة النقاهة، وكذلك كل أشكال السفر الحر الذي يهدف إلى الإستجمام والترفيه بالمفهوم العام [٤].

وهي مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما، وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان، وهذه العلاقات والخدمات تكون ناجمة عن التغيير المؤقت والإرادي لمكان الإقامة دون أن يكون الباعث على ذلك أسباب العمل أو المهنة [٥].

ومن خلال العديد من التعاريف المقدمة للتعريف بالسياحة فإنه يمكن إعتبارها على أنها عبارة عن حركة ونشاط إجتماعي، ثقافي وإقتصادي يقوم به العديد من الأفراد بإختلاف جنسياتهم وأعمارهم ومستوياتم المادية، شرط أن تكون لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة وتقل عن عام واحد، ويكون الهدف من وراء ذلك مجرد الترفيه والإستجمام.

كما أن محاولات العديد من المتخصصين للوصول إلى تعريف دقيق للسياحة، تشير إلى أن جميعها تتفق على أن هناك عنصرين أساسيين يحددان السياحة هما " الإنتقال و الغاية "[*].

٢- **خصائص السياحة:** تأسيسيا على التعاريف السابقة التي توضح بأن السياحة تشمل كافة الأنشطة التي تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتقديم مجموعة من الخدمات المختلفة للسياح، فإن هذه التعاريف تؤكد على خصائص السياحة التالية[٦] :

- أنها من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الإقتصاديات الحديثة، لأنها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة.

- نطاق المنافسة التي يتحرك فيه القطاع السياحي يمتد إلى خارج النطاق الإقليمي للدولة الواحدة، لهذا فهو أيضا يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية.

- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الأمر بالهبات الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، الموروثات الحضارية القديمة والحديثة أو بالمكتسبات الحضارية المعاصرة من بنى أساسية وخدمات تكميلية.

إضافة إلى خصائص أخرى نذكر منها [٧]:

* تعريف إجرائي للباحث من خلال العديد من التعارف المقدمة حول السياحة منها ما هو مدرج في هذه الورقة البحثية ومنها ما هو غير مدرج.

- السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والإنتماءات والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى.

- كل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة لمزيج الخدمات السياحية المقدمة للسائح من طرف الدولة، لأنها كلها تشترك في تقديم الخدمات السياحية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- أثر هذا القطاع على القطاعات الأخرى يأخذ طابع تأثير المضاعف أي أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة.

- عدم إمكانية إحتكار المقومات السياحية في الكثير من الأحيان خاصة بالنسبة لبعض المقومات السياحية النادرة، إضافة إلى صعوبة القيام بإنتاج سلع سياحية بديلة.

٣- **أنواع السياحة:** يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقاً للمعايير التي تُؤخذ في تصنيف السياح وفيما يلي نذكر أهمها :

أ- أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود: هناك نوعان أساسيان هما: سياحة دولية (خارجية) وهناك سياحة داخلية (محلية) وهناك نوع آخر يُعرف بالسياحة الإقليمية: كإقليم أميركا اللاتينية وشرق آسيا.

ب- أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية: هناك سياحة دائمة: وهي سياحة تتم على مدار السنة (سياحة ثقافية، دينية) وهناك سياحة موسمية: تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية.

ج- أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي: توجد ثلاثة أنواع هي:

- **سياحة ثقافية:** وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالباً ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح وتنقلاتهم.

- **سياحة طبيعية:** وهي سياحة متعددة الوجوه (مناخية ، نباتية ، طبيعية ،عامة) ومتنوعة الأغراض (ترويحية ،علمية، إستشفائية) ولكن يُعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعّال.

- **سياحة اجتماعية:** وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات اجتماعية وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن هذه السياحة.

د- أنواع السياحة على أساس الهدف: هناك سياحة ترويحية، وسياحة ثقافية، وسياحة علاجية، ودينية، ورياضية، وسياحة المؤتمرات، وسياحة رجال الأعمال.

هـ- أنواع السياحة على أساس التنظيم: هناك ثلاثة أنواع سياحة عائلية أو فردية وقد تكون جماعية (مجموعات سياحية).

و- **أنواع السياحة على أساس أعمار السياح:** هناك ثلاثة أنواع أيضاً هي: سياحة الشباب بين (١٦-٣٠)سنة، وسياحة الناضجين بين (٣٠-٦٠) سنة، وسياحة كبار السن (المسنين) أي سياحة من تجاوز ٦٠ سنة وسياحة هؤلاء تزداد أهميتها كلما ازداد الوعي الصحي وطال عمر الإنسان.

ز- **أنواع السياحة حسب وسيلة النقل:** هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة يُسمى سياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتّى الآن ببعض الأشخاص القلائل جداً حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول التنمية السياحية المستدامة:

تعد التنمية السياحية المستدامة هي المحور الأساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في المجتمع، لهذا سنتطرق لمفهومها وأهدافها وأساليب تطبيقها:

١- **مفهوم التنمية السياحية المستدامة:** تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وعرفها الإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية سنة ١٩٩٣ التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية [٨].

والجدول يوضح المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة والسياحة التقليدية:

جدول رقم (١):مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والتنمية السياحية المستدامة :

أوجه الإختلاف	التنمية السياحة التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
من حيث الخصائص:	تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
	قصيرة الأجل	طويلة الأجل
	ليس لها حدود	لها حدود وطاقة إستيعالية معينة
	سياحة الكم	سياحة الكيف
	إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين
من حيث الإستراتيجيات:	تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل ومتكامل
	التركيز على إنشاء البناءات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
	برامج خطط لمشروعات	برامج خطط لمشروعات مبنية على مفهوم الإستدامة.

المصدر: أ.د محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، ص٥

٢- **مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة:** إن الاهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الاستثمار في إنشاء المشروعات السياحية في إطار الإعفاءات الضريبية على واردات السياحة، كما ستوفر فرصا مهمة لمساهمة الدول في إنشاء مشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم الإستدامة، وتتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية[٩]:

أ- حماية البيئة وزيادة التقدير والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات.

ب- تلبية الإحتياجات الأساسية للعنصر البشري والإرتقاء بالمستويات المعيشية.

ج- تحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد وبين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد البيئية والدخول.

د- خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتنوع الإقتصاد.

هـ- زيادة مداخيل الدولة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.

و- تحسين البنى التحتية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.

ز- الإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه وإتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء.

ح- الإرتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية.

ط- مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.

ي- التشجيع على الاهتمام بتأثيرات السياحة على البيئة والمنظومة الثقافية للمقاصد السياحية .

ك- إيجاد معايير للمحاسبة البيئية والرقابة على التأثيرات السلبية على السياحة.

ل- الإستخدام الفعال للأرض وتخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.

٣- **أساليب تطبيق مبادئ ومعايير التنمية المستدامة:** تعد التنمية السياحية أحد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للدولة لما لها من قدرة على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير فرص عمل وخلق فرص مدرة للدخل، فضلا عن المساهمة في تحسين أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية والثقافية لجميع أفراد المجتمع.

حيث تشير الدراسات إلى أن نظريات وفلسفات التنمية السياحية المستدامة تظل على هيئة مسلمات إذا لم تتوفر لها مقومات أساسية عند تنفيذ مخططات التنمية السياحية، وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه تطبيق التنمية السياحية المستدامة إلا أنه لا يوجد خلاف على أهمية تبني مبادئ الإستدامة لإدارة وحماية الموارد الطبيعية.

كما أنه من الضروري لإنجاح التنمية السياحية المستدامة في المستقبل تكييف الأجهزة والمنظمات القائمة على النشاط السياحي مع التغيير للأسلوب الذي يحقق الإستدامة للنشاط السياحي بمختلف أنواعه.

ويعتبر مفهوم أفضل ممارسة لإدارة بيئية بمثابة الأسلوب الأمثل للإستجابة للتغيير وما يتطلبه من إعادة هيكلة للعمليات المختلفة، كما أنه يعتبر الإطار الشامل الذي يقدم المعايير البيئية المختلفة التي من خلالها يتم تحقيق الجودة البيئية والإرتقاء بمستوى التخطيط والتنمية في المناطق السياحية، ويهدف مفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة إلى[١٠]:

أ- الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية مثل الأرض، التربة ، الطاقة والمياه وغيرها.
ب- العمل على خفض نسب التلوث بأشكاله المختلفة ، الصلبة والسائلة والغازية.
ج- الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النباتات والحيوانات والنظام الإيكولوجي.
د- الإبقاء على التراث الثقافي بأشكاله المختلفة من عادات وتقاليد وتراث معماري وغيرها .
هـ- المشاركة المحلية لكافة طوائف المجتمع في عمليات التنمية مع العمل على تكامل الثقافات المحلية.
و- إستخدام العمالة والمنتجات المحلية .
ز- التقليل من المواد الكيماوية الملوثة للتربة.
ح- وضع سياسة تراعي الشروط البيئية في كافة مراحل التنمية السياحية.
ط- الأخذ بعين الاعتبار شكاوي السائحين.

كما نشير في هذا الصدد أن هناك مداخل عديدة لمفهوم أفضل ممارسة لإدارة البيئة مثل فرض مبالغ مالية وغرامات نقدية على المنشآت التي تلوث البيئة (المدخل القانوني)، إضافة إلى التشريعات والتعليمات المتعلقة بإستخدام الموارد السياحية فضلا عن توفير الهيكل الإداري الذي يحقق ذلك (المدخل الإداري)، وكذلك ضرورة إستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في إدارة العمليات السياحية (المدخل التكنولوجي)، وأخيرا المدخل الثقافي من خلال قياس إتجاهات المجتمعات المضيفة تجاه السياحة[١١].

ثانيا : الإطار المفاهيمي لظاهرة البطالة:

أولا: مفهوم البطالة وقياسها:

تنطوي كلمة البطالة أو العطالة على عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية ذات اثر فعال في إحداث هذه المشكلة الكبيرة، حيث يعرَّف العاطل عن العمل، حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية، على أنه":كل قادر على العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد"[١٢]، وهناك العديد من التعاريف المستخدمة في تعريف البطالة لابد من دراستها وتوضيحها، حتى نتمكن من فهم أصولها وتتبع نتائجها واقتراح الحلول الناجعة لحل هذه المشكلة[١٣]:

١- **المفهوم العملي للبطالة:** تعرف البطالة وفقًا لهذا المفهوم بأنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا ومن ثم يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه" ومن هذا يمكن التمييز بين بعدين للبطالة .البعد الأول ويتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة حيث انه يشمل كلا من البطالة

السافرة والبطالة الجزئية، أما البعد الثاني فيتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل مما يجب أن تكون، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك.

٢ –**المفهوم الرسمي للبطالة:** تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور.

وبالرغم من عدم وجود تعريف رسمي للبطالة متفق عليه، إلا إنه يمكن القول بصفة عامة، إن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له– بالنوع والمستوى المطلوبين – وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين بالولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

ويلاحظ من هذا التعريف، وهو متفق عليه دوليًا، أنه حتى يعتبر الفرد عاطلا يجب أن تنطبق عليه ثلاث معايير معًا، يمكن إبرازها على الشكل التالي:

أ– أن يكون الفرد قادر على العمل : ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديًا ولا يعملون سواء أكان ذلك مقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

ب – أن يكون الفرد متاحًا للعمل : ويتضمن هذا المعيار الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

جـ– أن يكون الفرد باحثًا عن عمل : ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد أتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

والجدير ذكره هنا بان هذا التعريف وضع لاستخدامه في الدول الصناعية وفي أمريكا الشمالية وأوربة، لكنه يستخدم اليوم كطريقة معيارية لقياس البطالة في معظم بلدان العالم .

وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو يساوي نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة، ومصدر البيانات في حساب هذا المعدل هي التعدادات السكانية التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية والمسوحات الإحصائية التي تعدها مكاتب إحصاءات العمل. [١٤]"

٣ – **حساب معدل البطالة**[١٥]: يعتبر مؤشر البطالة مؤشرًا اقتصاديًا ذو دلالة وأهمية خاصة لأنه يدل على مدى تفشي البطالة بين الأشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه والباحثين عنه .وعلى اعتبار أن البطالة هي جزء من قوة العمل التي لا تعمل وبحالة بحث عن عمل بما فيهم من ترك وظيفته أو فقدها فانه يمكن تعريف معدل البطالة على أنه "النسبة بين عدد العاطلين عن العمل ومجموع أفراد القوى العاملة في البلد".

ثانيا: أنواع البطالة:

تصنف البطالة حسب أنواعها إلى البطالة الظاهرة ، البطالة المقنعة، ، البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية والبطالة الدورية، ونوضح كل نوع على حدى فيما يلي[13]:

1- البطالة الظاهرة: يقصد بها وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل، والبطالة الظاهرة قد تطول أو تقصر فترتها الزمنية بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني، وهي يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، وفي البلدان الصناعية يحصل العاطل على تعويض بطالة، أما في البلاد النامية فلا يحصل على تعويض بطالة.

2- البطالة المقنعة: يقصد بها تكدس عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل،مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، ولكنها تتقاضى أجرًا – وإذا ماسحبت من مكان عملها فان حجم الإنتاج لا ينخفض – مما يعني رفع متوسط تكلفة المنتجات.وفي البلاد النامية تظهر البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بسبب وجود فائض نسبي بالسكان يضغط باستمرار على الأراضي الزراعية المتاحة، ثم انتقل هذا النوع من البطالة إلى قطاع الخدمات الحكومية، بسبب زيادة التشغيل الحكومي والتزام الحكومات بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.

3-البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للمشتغلين بين المناطق والمهن المختلفة، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى العاطلين الباحثين عن عمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، مما يعني عدم التقاء جانب الطلب على قوة العمل مع جانب العرض. وهذا يتطلب توفير مركز للمعلومات الخاصة بفرص التشغيل، الذي من شانه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الإمكانات المتاحة بسرعة وكفاءة اكبر.

4-البطالة الهيكلية: هي البطالة التي تصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحصل في الاقتصاد الوطني، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التشغيل المتاحة من جهة وبين مؤهلات وخبرات المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه[14]، وتتصف هذه التغيرات الهيكلية بأنها إما تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات، أو تغيرات أساسية في الأساليب التكنولوجية المستخدمة، أو تغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه، أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة .وفي هذه الحالة يصعب على المتعطلين إيجاد فرصة عمل بسهولة لان مستويات الخبرة والمهارة المطلوبة للوظائف الشاغرة المتاحة غير متوافرة لديهم .وفي نفس الوقت يصعب على أصحاب الأعمال أن يحصلوا على متطلباتهم من العمالة لمطلوبة بسبب نقص عرض هذا النوع من العمالة) أي حالة فائض عرض (في سوق العمل، وفائض طلب في سوق أخرى. ويظل هذا الاختلال قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب .وكذلك فان ارتفاع المستوى التكنولوجي للإنتاج) من يدوي إلى ميكانيكي ثم إلى أتمتة وتحكم إلي (أدى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة التي كانت تعمل على خطوط الإنتاج. كما أن العولمة وهجرة نشاط الشركات متعددة الجنسيات من البلدان مرتفعة الأجور إلى البلدان النامية ذات العمالة الرخيصة، أدى إلى بطالة هيكلية بين الناس الذين كانوا يعملون في حالة البلدان الأولى.

5- البطالة الدورية: هي البطالة التي تحصل نتيجة للتقلبات التي تحدث في الطلب على العمالة في ضوء حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي، التي يطلق عليها مصطلح" الدورات الاقتصادية ."ويرتفع معدل البطالة الدورية في مرحلة الانكماش الاقتصادي حيث يسود الكساد، وينخفض هذا المعدل في مرحلة الانتعاش الاقتصادي حيث يسود الرواج[١٦].

ثالثا: –النظريات الاقتصادية المستخدمة في تفسير البطالة[١٧] :

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة.تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، فبينما تعترف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية – التي ترجع في رأيها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفيما يلي عرض لتلك لأهم تلك النظريات:

١– **النظرية الكلاسيكية:** تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق ومرونة الأجور والأسعار .ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عناصر العمل .ولم يهتم الاقتصاديون الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة، وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه.

وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية؛ نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق،أو بطالة احتكاكية ؛ تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.بناء على ذلك فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسيات لمعالجة مشكلة البطالة؛ إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية؛ مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة . وبذلك يلقى الاقتصاديون الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال.

٢– **النظرية النيوكلاسيكية** : يعد النيوكلاسيك امتدادا للفكر الكلاسيكي، ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظف الكامل تأسيسا على" قانون ساي للأسواق " الذي ينص على" : أن كل عرض يخلق الطلب عليه " وبالتالي، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما – مع بقاء العوامل الأخرى على حالها – من شأنه أن يخفض من سعرها ؛ مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض .وبالمثل، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل ؛ مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة، وطبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج) العرض الكلي (وهيكل الإنفاق) الطلب الكلي(،إلا أن تغيرات الأسعار سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج– التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق – كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل .ولذا، أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور– خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة،ومن ثم اختفاء البطالة الإجبارية.

وعليه فإنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت، ووفقا لهذا الفكر ؛ فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية، وبمعني آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملا، وقد ظل هذا الفكر مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي.

٣- **النظرية الكينزية:** ترتب على أزمة الكساد العالمي الكبير انتشار البطالة على نطاق كبير، وأضحى من غير المعقول أن يكون معدل البطالة – المرتفع جدا خلال تلك الفترة –اختياريا، ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقية التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلا ؟ وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تتعرض – أساسا – لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، فوفقًا لكينز لا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل، ويكون عرض العمل لانهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز، ومن ثم ؛ فإن مستوى التوظف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب أيضًا، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال.

ومما سبق، نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل أحيانا بطالة قصور الطلب، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل .ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظف الكامل هو حالة أكثر واقعية، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظف الكامل إلا بمحض الصدفة .ولذا، فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية.

ثالثا : دور التنمية السياحية المستدامة في معالجة ظاهرة البطالة – دراسة حالة مصر-

لقد أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة، وهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعالم ككل، وبالنسبة لمصر بصفة خاصة.

أولا: أهمية السياحة على مستوى العالم:

لقد أصبحت السياحة من أهم صناعات العالم، فهي تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي، فلقد تنامت وازدهرت، حتّى أصبحت الآن غذاء الروح وصناعة العصر والمستقبل، وخاصة في ظل مفهوم التنمية المستدامة، حيث أصبحت السياحة الصناعة التي لا حدود لتطورها والأكثر حضارة والأقل تلويثاً للبيئة.

وتلعب السياحة دورا هاما في التنمية المستدامة، على إعتبار أنها تبرر عمليات المحافظة على التوازن الثقافي في المواقع السياحية، وتحافظ على عناصر الجذب السياحي من حيث:

١- **الأهمية البيئية والعمرانية:** تساعد السياحة على تحقيق إستغلال أمثل للموارد الطبيعية وتدفع للمحافظة عليها وعدم إساءة إستخدامها، على إعتبار أنها ثروة وطنية، كذلك تدفع النشاطات السياحية على تنظيم وتخطيط وتحديث إستخدامات الأرض بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة مع الإهتمام بالبيئة وبالبعد الجمالي للمعطيات، سواء كانت طبيعية أم من صنع الإنسان، وتبرز هذه الأهمية خاصة من خلال[١٨] :

أ- **المحافظة على المعطيات العمرانية:** تساعد السياحة في تبرير تكاليف عمليات الحفاظ على المواقع الطبيعية الهامة، كتطوير العمليات الطبيعية وإنشاء الحدائق الوطنية والإقليمية، والبنايات ذات الطابع الجمالي وذلك لكونها عناصر جاذبة للسياح.

ب- تحسين نوعية البيئة: توفر السياحة الحوافز لتنظيف البيئة من خلال مراقبة الهواء، الماء، التلوث، الضجيج، معالجة النفايات، كما تساهم السياحة في تحسين الصورة الجمالية للبيئة من خلال برامج تنسيق المواقع، والتصاميم الإنشائية المناسبة، إستخدام اللوحات التوجيهية وصيانة المباني.

٢- **الأهمية الإجتماعية والثقافية:** بالإضافة إلى أنه من خلال السياحة يمكن تعلم ثقافة مختلف المناطق، وبالتالي يزداد التفاهم المشترك والإحترام وتلاقي القيم والعادات قبولا من الجانبين وتخلق روح الوحدة بين المجتمعات، وتقريب المسافات الثقافية بينهم، إضافة إلى أن السياحة تمكن من معرفة ماضي الشعوب وتاريخها وحماية التراث التاريخي والحضاري للشعوب مما يزيد من حركة الإتصال والتواصل فيما بينها، مما قد يؤدي لتطوير السياحة المحلية في الكثير من دول العالم، كما توفر السياحة الحوافز وتساعد على دفع تكاليف المحافظة على المواقع الأثرية والتاريخية، والتي إذا لم يتم الحفاظ عليها ستتعرض للدمار والتدهور، وبالتالي إلى ضياع التراث التاريخي للمنطقة، إضافة إلى ما يلي[١٩]:

أ- المحافظة على الموروثات التاريخية والثقافية والأنماط المعمارية المعاصرة المميزة.
ب- إحياء الفنون والمناسبات التقليدية والصناعات التقليدية وبعض مظاهر الحياة المحلية.
ج- تساعد العائدات السياحية مختلف المتاحف والمرافق الثقافية المختلفة مثل المسارح، كذلك تنظيم المهرجانات والمناسبات الثقافية كونها عناصر جذب للسياحة الداخلية والخارجية.
د- دعم التبادل الثقافي بين المجتمعات (السياح والسكان).

٣- **الأهمية الإقتصادية:** للسياحة العديد من الآثار الإقتصادية الأخرى والتي من ضمنها ما يلي[٢٠] :

أ- **تحقيق الرواج الإقتصادي:** إن المبالغ التي تدخل قطاع السياحة تدور في حركة الإقتصاد الوطني، فالإستثمار في القطاع السياحي يؤدي في كل الأحوال إلى زيادة العمالة التي بدورها تتحصل على رواتبها والتي

تمثل قدرة شرائية جديدة، كما أن الأموال التي تدخل للدولة من السياحة تستخدم في غالب الأحيان لتنمية هذا القطاع، وبالتالي تدخل ضمن الدورة الإقتصادية للدولة.

إضافة إلى أن الضرائب والرسوم المفروضة على هذه البضائع والخدمات المستوردة وكذا المدخول من إعادة بيع المنتوج السياحي إلى المستهلكين وأصحاب الأعمال، تؤدي إلى دورات جديدة من الشراء والإنفاق داخل الدولة، وبالتالي تؤدي إلى مضاعفة الدخل السياحي.

ب – تسويق بعض السلع: غالبا ما يقدم السياح عند زيارة بلد ما على شراء سلع تذكارية أو سلع تشتهر بها تلك الدول المستقبلة، وطبيعة هذا الإنفاق على هذه السلع يعد بمثابة تصدير لمنتوجات وطنية دون الحاجة إلى شحن أو تسويق خارجي، فكلما زاد عدد السياح القادمين من الخارج كلما زادت الصادرات.

ج– تنمية المرافق الأساسية والبنى التحتية: تحتاج السياحة حتى تؤدي مهمتها على أكمل وجه، إلى بنى تحتية متنوعة كالطرق ومشروعات صرف المياه، ومياه الشرب، وسائل النقل، بالإضافة إلى مطارات وموانئ مناسبة، إضافة إلى التطوير العمراني للمناطق الرئيسية من أجل الجذب السياحي.

وبالتالي فإن زيادة الحركة السياحية تتطلب تطوير خدمات النقل وخدمات البنية التحتية الأخرى خصوصا مصادر المياه وشبكة الصرف الصحي وأنظمة التخلص من النفايات والإتصالات، من أجل تلبية حاجات قطاع السياحة.

د– زيادة الإستثمار الوطني والأجنبي: تتضمن السياحة مجالات مختلفة للإستثمارات مثل بناء الفنادق، المطاعم، الملاهي، مراكز الرياضة، القرى السياحية، شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل، وبالتالي ترتفع الإستثمارات في هذا المجال، كما تؤدي السياحة إلى دعم الأنشطة الإقتصادية الأخرى في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات وذلك من خلال زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والصناعية والإستثمارات فيها.

وتأسيسا لما سبق يمكن تأشير أهمية تنمية الصناعة السياحية من خلال[٢١]:

هـ– تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة ، متزامنا مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع .

و– توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة: ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به. وهذا ما سنركز عليه في هذه الورقة البحثية، وقد شهد العالم تطورا

كبيرا لعدد السياح من جهة، وللأموال التي ينفقونها في رحلاتهم من جهة أخرى، خلال السنوات والعقود المتلاحقة من الزمن ، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (٢): تطور عدد السياح في العالم وإنفاقهم:

السنوات	عدد السياح (مليون سائح)	الإنفاق (مليار دولار)
١٩٥٠	٢٥	٢
١٩٦٠	٦٩	٧
١٩٧٠	١٦٦	١٨
١٩٨٠	٢٨٦	١٠٥
١٩٩٠	٤٥٩	٢٦٧
٢٠٠٠	٦٩٨	٥٦٠
٢٠١٠	١٠١٨	١٥٥٠
٢٠٢٠	١٦٠٠	٢٠٠٠

المصدر: منشورات المنظمة العالمية للسياحة.

يُبين الجدول السابق، التطور المتزايد لعدد السياح على مدى سبعة عقود من الزمن حيث كان عددهم سنة ١٩٥٠ يقدر ب ٢٥ مليون سائح، ليرتفع إلى حوالي ١,٠١٨ مليون سائح سنة ٢٠١٠، ليرشح إرتفاعهم مرة أخرى بنسبة ٥٧,١٧% في سنة ٢٠٢٠ ليصل عددهم إلى حوالي ١,٦٠٠ سائح.

ومن جهة أخرى كذلك، نلاحظ أن الأموال التي ينفقها السياح في رحلاتهم متزايدة، حيث قدرت ب ٢ مليار سنة ١٩٥٠، ثم تضاعفت بشكل كبير إلى ١,٥٥٠ مليار سنة ٢٠١٠، كما يتوقع أن يرتفع هذا المبلغ إلى حوالي ٢,٠٠٠ مليار مليون سائح سنة ٢٠٢٠، وذلك بنسبة نمو تقدر بـ ٢٩,٠٣%

إن التطور الكبير الذي طرأ على أعداد السياح وإنفاقهم حتّى غدت السياحة الصناعة الأولى في العالم قد شملت جميع البلدان، وبالدرجة الأولى الدول الصناعية المتطورة كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا وألمانيا، حيث أصبح يعمل في قطاع السياحة ما يوازي أعداد العاملين في الصناعات الخمس التي تليها (الإلكترونيات، والكهرباء، والحديد والصلب، والنسيج، والسيارات)، كما أصبح عدد العاملين في القطاع السياحي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حوالي ١١% من القوى العاملة في العالم، وأصبحت تلعب دوراً أساسياً في

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن كل شخص يعمل مباشرة في قطاع السياحة يشكل فرص عمل جديدة لتشغيل أشخاص بصورة غير مباشرة للقطاعات الأخرى*.

ثانيا : أهمية السياحة على مستوى مصر :

تمثل السياحة في مصر قطاعا إقتصاديا رئيسيا لخدمة الإقتصاد والمجتمع لهذا يعد تحديد أهداف وغايات للتنمية السياحية أمرا ضروريا ، لأنها تحدد مسار السياحة، حيث يدور إعداد الخطة الإستراتيجية للتنمية السياحية حول هدفين أساسيين إما زيادة إيرادات عملية التنمية السياحية لأقصى حد، أو تقليل الآثار البيئية والإجتماعية والثقافية لأدنى حد[٢٢]، مصر حددت جملة أهداف*، من أجل رفع مستوى السياحة، وتفادي قدر الإمكان الأزمات الممكنة وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لها، ومن ثم الدخول في السوق العالمية وتحسين السياحة الداخلية، وقد سطرت لذلك مجموعة الأهداف النوعية الضرورية لدفع عجلة النمو السياحي ومن ثم النمو الإقتصادي وهي في العناصر التالية[٢٣]:

أ- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية والدينية لجعلها مناسبة لجلب السياح، وبالتالي إدخال العملة الصعبة.

ب- مشاركة السياحة في حل أزمة البطالة، ورفع المستوى المهني للموارد البشرية التي يشغلها القطاع السياحي.

ج- المشاركة في التنمية والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق المصرية.

د- المحافظة على المحيط من التلوث ومحاولة تحسينه.

هـ- تحسين آداء القطاع السياحي بمختلف الطرق.

و- تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة للسياح والإرتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية.

ز- إعادة بناء الطابع أو الصورة السياحية المصرية في الخارج وإدخال المنتوجات السياحية في الدائرة التجارية الدولية. ح- تلبية الحاجات المتزايدة بإستمرار للمصريين الراغبين في السياحة بأنواعها.

ط- تحسين الوظائف الإقتصادية والتجارية والمالية لقطاع السياحة.

ومن أهم الآثار الإقتصادية للسياحة نجد وتبرز هذه الأهمية في العناصر التالية:

ثالثا: الأهمية الإقتصادية للسياحة:

تمثل السياحة في مصر قطاعا إقتصاديا رئيسيا لضخ العملات الصعبة، وجذب الإستثمارات الأجنبية، كما يوفر أعدادا لا يستهان بها من فرص العمل، ويمكن من تحقيق إستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والحضارية والتاريخية المتاحة لخدمة الإقتصاد والمجتمع، ومن أهم الآثار الإقتصادية للسياحة نجد:

* حسب المنظمة العالمية للسياحة.

* كنظرة إستشرافية في أفق ٢٠١٠ و٢٠١٣.

١- **توفير فرص عمل جديدة:** طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين (٠٢) يؤدي إلى خلق (٠١) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (٠٣) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة.

يعمل إنشاء المشاريع السياحية المباشرة أو المساعدة لها بمختلف أنواعها، أو التوسع في إنشائها رأسيا أو أفقيا، على خلق فرص عمل جديدة، سواء كان تمويل هذه المشاريع برأسمال أجنبي أو وطني، مما يؤدي إلى التخفيف من مشكلة البطالة في كثير من الأحيان، ويعمل ولو ببطء على تحسين مستوى الرفاهية الإقتصادية إضافة إلى[٢٤]:

أ- توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة المداخيل الفردية.

ب- تنشيط قطاعات التعليم والتدريب في مجال المهن السياحية المختلفة، وتوفير فرص عمل كثيرة خاصة للنساء.

٢- **توفير العملة الصعبة:** حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، حيث أنه في مطلع ٢٠١٣ فإن المداخيل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة ستقارب ٦،٤ مليار دولار أمريكي[٢٥].

٣- **تحقيق التكامل الرأسي والأفقي بين مختلف القطاعات الإقتصادية:** التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يرتبط به ظهور مشاريع أخرى جديدة، تمارس نشاطات إقتصادية معينة يزداد عليها الطلب نتيجة نشاط الحركة السياحية وزيادة الطلب السياحي، حيث يعمل تطوير وتنشيط قطاع السياحة على إيجاد أنواع متعددة ومختلفة من العلاقات بين القطاعات الإقتصادية الأخرى الكثيرة والمتنوعة ينجم عنها تحقيق عدة منافع إقتصادية مباشرة أو غير مباشرة[٢٦].

٤- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات و زيادة القيمة المضافة:** تعمل السياحة على تحسين ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المستقبلة للسياح من خلال ما تضخه من عائدات سواء على شكل إستثمارات أو ضرائب أو رسوم، فعندما تكون مداخيل العملة الصعبة أكبر من أو تساوي نسبة خروج العملات الأجنبية، فإن رصيد هذا الميزان يكون عاملا لتوازن ميزان المدفوعات على مستوى الإقتصاد الوطني وتكون له مساهمة فعالة في الدخل الوطني[٢٧]، إضافة إلى أن جميع المنافع السابقة الذكر تؤدي إلى تحقيق زيادة ملموسة في القيمة المضافة، والتي بدورها تؤدي لزيادة في الناتج الوطني للدولة .

تأسيسا لما سبق يمكن ايجاز اهمية تنمية الصناعة السياحية من خلال:

١- تحسين ميزان المدفوعات: وذلك من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة ايجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الاخرى في الدولة ، متزامنا مع ماتحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية حيث

من الايرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع .

٢- توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة.. ذلك ان التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو انفاق السواح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون اولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطه به.

٣- زيادة الفرص الاستثمارية المربحة يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الاستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الاستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث استثمار وتوظيف رؤوس الاموال الوطنية والاجنبية وتوجيهها صوب المجالات المربحة اقتصاديا لما يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وايجاد الوسائل الممكنة في جذب السواح وادخال افضل انواع التقنيات والتجهيزات وتحسين طرق واداء واساليب العمل وهنا يتطلب اشراف الدولة على صياغة ستراتيجية شاملة احد اهم بنود عناصرها القطاع الخاص ودوره في التنمية السياحية.

٤- تحقيق التنمية المتوازنة بين الاقاليم تؤدي التنمية السياحية الى توزيع وانشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات البلاد المختلفة خاصة ان المواقع الحضارية والاثرية والدينية تتوزع بين مختلف ارجاء البلاد من شماله الى جنوبه مما يعني حصول تنمية متوازنة للاقاليم خاصة المتخلفة منها اقتصاديا من خلال ايجاد عمل وتحسين المستوى المعيشي لابناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الافراد واستغلال الموارد الطبيعية في الاقاليم ، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق او الاقاليم وتحقيق حالة التوازن الاقتصادي واعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها اماكن جذب سكاني وبالتالي امكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة الى المناطق الاكثر تطورا اذ تسهم السياحة في انعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها او قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.المتخلفة الى المناطق الاكثر تطورا اذ تسهم السياحة في انعاش المستقرات البشرية التي توجد فيها او قربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين وتحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي مناطق جديدة.

وعليه نجد ان الاهتمام بهذا القطاع يعد عملا مهما لعملية التنمية ويعد مدخلا للتنمية المستدامة حيث استغلال امكانات الصناعة السياحية وبخاصة الدينية واعطاء الوطن استحقاقاته التاريخية، فضلا عن تنمية وتطوير علاقات البلاد الخارجية بما يحسن من المركز الاقتصادي للدولة باعتبارها مركزاً للثقافة والاشعاع الحضاري والادبي.

٥- اما بالنسبة للسياحة الدينية – فتعد موردا اقتصاديا مهما في الوقت الحالي يتعين استيعاب الاعداد المهمة من الزائرين والسواح وايجاد وتهيئة البنى التحتية ومستلزمات الاقامة والضيافة باعتبار ان العتبات المقدسة يمكن ان تسهم في رفع ميزانية الدولة العامة ومن ثم تؤدي الى انتعاش مداخيل شرائح واسعة من المجتمع لما تحققه من نقد اجنبي يسهم في تحقيق مورد من العملات الصعبة يساعد على تحقيق استقرار العملة المصرية وزيادة قيمتها وبالتالي تحسين اسعار الصرف، فضلا عن ان السياحة الدينية لها فعلها الواضح في تشغيل الايدي العاملة وتخفيض حجم البطالة وتنويع مصادر الدخل القومي – من ناحية اخرى يمكن ان تسهم السياحة الدينية في تنشيط التجارة وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يزيد من حجم التنمية الاقتصادية ومعدلات نمو دخل الفرد والدخل القومي في قطاع التجارة والخدمات فضلا عن ان هذه السياحة تعد مصدر تعريف بالحضارة العربية والفرعونية والاسلامية بالذات وجعلها قادرة على عكس القيم الراقية للدين الاسلامي والمجتمع .

معوقات التنمية السياحية :

تتباين المقومات التي تواجه صناعة السياحة بتباين درجات التقدم الاقتصادي والحضاري في دول العالم وفي مصر اكتنفت صناعة السياحة العديد من العقبات والمشكلات التي ادت الى تقلص دور السياحة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورغم ما تحتويه مصرمن موارد ومقومات للنهوض بواقع السياحة فان صناعة السياحة لم تلق الاهتمام المطلوب ، فهناك عدد من المعوقات والتحديات التي ماتزال تواجه التنمية السياحية ينبغي مواجهتها واهمها:

١- الافتقار الى استراتيجية واضحة المعالم حول السياحة وافاق تطورها يمكن ان تؤشر المطلوب على المستوى القومي الإقليمي والمحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والموروث الحضاري وعدم وضوح الرؤية السياحية.

٢- ضعف موقع التنمية السياحية في خطط التنمية مما يقلل وباستمرار من أهميتها في اطار تواضع التخصيصات المالية المخصصة للسياحة مما يعكس قلة المشاريع المنجزة او المخطط لها وضعف اداء السياسات العامة في تبني أستراتيجية واضحة للمعالم للسياحة.

٣- الفقر الواضح في البيانات والمعلومات معلومات والاحصاء السياحي. حيث غياب النظام الجيد للمعلومات والاحصاء السياحي.

٤- تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف او قصور في المرافق الاساسية والخدمات كالطرق والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي.

٥- تواضع وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة.

٦- تواضع الوعي السياحي وتخلف التوعية الشعبية باهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

٧- ضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي وعدم وصول المطور من الطرق الى كل مواقع الجذب السياحي.

٨- تواضع خطط الترويج والتسويق السياحي وقصور الاعتمادات الحكومية المخصصة للتسويق والبحوث والإحصاءات والاعلام السياحي.

٩- انخفاض وتدني مستوى النظافة العامة في المدن والمناطق السياحية الأثرية وعدم كفاية كل من المرافق العامة ونظام معالجة القمامة في اطار انخفاض الوعي السياحي.

١٠- تقليدية البرامج السياحية وعدم وجودها اصلا مما يقف حائلا دون اطالة مدة اقامة السائح .

١١- الاهمال للمناطق الاثرية والمدن الحضرية وخصوصا المواقع الدينية والمباني التاريخية، فهناك تقصير في اعمال الصيانة والترميم واعادة البناء واجراء المزيد من اعمال التنقيب، فضلا عن عدم وجود نظام مبرمج لزيارة وزيادة وجذب السائحين لهذه المناطق.

١٢- عدم كفاية وسائل الحد من تهريب الآثار والقطع التاريخية أو إرجاعها مما اسهم في تفاقم المشكلة وتقويض معالم السياحة.

تأسيسا لما تقدم ان واقع السياحة والاثار في مصر يشير الى وجود تحديات حقيقية ينبغي مواجهتها فهناك مواقع اثارية مهمة مهددة بالاختفاء منها منارة الحدباء في الموصل وطاق كسرى في المدائن وملوية سامراء فضلا عن الرموز التاريخية العربية والاسلامية والتهديد الامني المستمر للمواقع السياحية الدينية وضياع وفقدان العديد من القطع الاثارية العريقة في القدم وضعف المبالغ المخصصة لنفقات صيانة الاثار التي تعرضت للتدمير .

الخاتمة:

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط إقتصادي– إجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء، وهي مثل أي نشاط إقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.

والسياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الإقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الإستهلاك، الرحلات، الإتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية...الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

وبالتالي تعتبر السياحة كعامل للتوسع الجهوي خاصة، لأنها تؤدي إلى تطور النشاط الإقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الإقتصاد بشكل عام . في ظل الاوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة وفي إطار تتصف بها مقومات النهوض بالصناعة السياحية لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل وحل مشكلة البطالة والارتقاء بواقع الاقتصاد يمكن تأشير عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من صفة الإستدامة التي ينبغي أن تتصف بها.، والتي من أ همها الإهتمام بحماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري (من آثار ومتاحف ومواقع سياحية أثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من أهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها، كما يجب الإسراع في إدخال التعديلات على التنظيم السياحي لكي يصبح تنظيم وزارة السياحة والآثار والهيئات والدوائر التابعة لها في المحافظات أو الأقاليم تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية ويقتضي ذلك اختيار العناصر الكفوءة والقوى البشرية المدربة والمتخصصة.

كما يجب رصد المخصصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها ومن خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والأجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة الى المستوى اللائق حضاريا وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في أعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في إثراء السياحة في البلاد.

رابعا : المقترحات والتوصيات العملية للارتقاء بواقع السياحة ..

في ظل الاوضاع والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة وبناءا على مقومات النهوض بالصناعة السياحية لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل وحل مشكلة البطالة والارتقاء بواقع الاقتصاد يمكن تأشير عدد من التوصيات التي يمكن من خلالها تقريب خطط التنمية وعملياتها من الصفة العملية (القدرة على التنفيذ) التي ينبغي ان تتصف بها.

١- تحديد الجهات المسؤولة عن حماية البيئة الطبيعية وتنمية مواردها وذلك من خلال التنسيق بين وزارة السياحة ووزارة البيئة للحفاظ على الموروث الحضاري (من اثار ومتاحف ومواقع سياحية اثرية ودينية)، لما تشكله الطبيعة من اهمية باعتبارها احد عناصر البيئة ووجوب حمايتها وتنميتها.

٢- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي وتلك المرتبطة بشكل مباشر بدعم الصناعة السياحية وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي وتوفر سبل اقامتها لما تشكله من اهمية وروابط التغذية السياحة.

٣- دعم البنية التحتية واستكمال البنية المؤسسية – التشريعية وانفاذ القوانين الناظمة للسياحة .

٤- انعاش الترويج السياحي وتنظيمه بما في ذلك برمجة التوعية الرسمية والشعبية، واصدار النشرات السياحية والمجلات، افلام، ادلة، خرائط، فضلا عن تطوير استخدام الوسائل المرئية وكذلك استخدام الممثليات بالداخل والخارج واقامة معارض دورية لامكانات السياحة خاصة ان الترويج السياحي خطواته متمثلة بالمسح الميداني للمواقع السياحية ووضع مخططات عمرانية لتطويرها ودراسات بيئية وملاحظة الكثافة السكانية مما يعني اقتراح انشاء مجلس الترويج السياحي ليأخذ على عاتقه هذه المهمة الامر الذي يتطلب تطوير قاعدة معلومات متكاملة تضمن توافر البيانات الاساسية الدقيقة والمحددة حول عناصر السياحة ومقوماتها.

٥- قيام وزارة السياحة بتحديد وتعيين الفرص الاستثمارية لدعم السياحة وتحفيز وتنشيط دور القطاع الخاص ورجال الاعمال لاجتذاب رؤوس الاموال باتجاه الفرص المربحة وتعظيم الحوافز المالية والاقتصادية في مجال الاستثمار السياحي فضلا عن تطوير التسهيلات الادارية واختصار الوقت والاجراءات اللازمة في اطار من الشفافية لاجازة المشاريع السياحية.

٦- الاسراع في ادخال التعديلات على التنظيم السياحي لكي يصبح تنظيم وزارة السياحة والاثار والهيئات والدوائر التابعة لها في المحافظات او الاقاليم تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة

التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية ويقتضي ذلك اختيار العناصر الكفوءة والقوى البشرية المدربة والمتخصصة.

٧- رصد التخصيصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط والبرامج الإنمائية وتطويرها ومن خلال اجراء مسح دقيق وشامل حول الإمكانات السياحية وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والاجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات لكي يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة الى المستوى اللائق حضاريا وزيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية والتوسع في اعمال التنقيب والصيانة والترميم في المناطق الأثرية الجديدة والتاريخية القائمة والكشف عن المزيد منها وتوسيع حجم الخدمات السياحية وتعميق مساهمتها في اثراء السياحة في البلاد.

٨- تحسين واقع الخدمات السياحية وخاصة أنظمة ووسائل الطرق والنقل والاتصال الداخلية والخارجية.وذلك يتطلب من الدولة دوراً فاعلاً ومؤثراً.

٩- تفعيل الأنشطة السياحية واعداد البرامج وبالتنسيق مع مكاتب السفر والسياحة المحلية والدولية واعتماد الترويج والإعلان كأحد أهم عناصر المزيج التسويقي.

١٠- إقامة مهرجانات سياحية – ثقافية وبصفة دورية في مناطق الجذب السياحي وبالتنسيق مع الجهات والدوائر ذات العلاقة سواء على المستوى المحلي او الدولي.

١١- اعتبار التدريب السياحي عنصرا أساسيا لازما من عناصر التنمية السياحية ويقتضي ذلك التوسع في إنشاء مراكز التدريب السياحي والفندقي لرفع مستوى الخدمات السياحية.

١٢- العمل على نشر الوعي الثقافي لدى المواطنين بأهمية السياحة واستخدام الاعلام السياحي كأحد المصادر الرئيسة في ذلك، فضلا عن العمل على تحسين الصورة عن السياحة لدى الأجانب بحملة توعية وتثقيف شاملة تتصف بالعلمية بأهمية المواقع الأثرية بما يعكس حضارة وعمقه التاريخي.

المراجع

[1] – أ.د. محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، ص.٤

[2] – عثمان محمود غنيم و بنيتا نبيل سعد: التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص، ص. ٢٢،٢٣.

[3] – المرجع نفسه، ص.٢٣.

[4] – مثنى طه الحوري، إسماعيل محمد علي الدباغ: مبادئ السفر والسياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠١، ص.٤٧ .

[5] – ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧، ص– ص. ٢١–٢٢.، ص.٢٣.

[6] – سعيد محمد المصري: إدارة وتسويق الأنشطة الخدمية " المفاهيم والإستراتيجيات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١، ص.

[7] – أحمد ماهر وعبد السلام أبو قحف: تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، المكتب العربي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩، ص.١٤.

[8] – أ.د. محمد إبراهيم عراقي و فاروق عبد النبي عطا الله : التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية " دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية" المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي – السيوف الإسكندرية، ص.٤

[9] – المرجع نفسه، ص٥، ٦.

[10] – المرجع نفسه، ص.٦

[11] – المرجع نفسه، ص.٧ .بتصرف

[12] – محمد جلال مراد: البطالة والسياسات الاقتصادية ، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، سوريا، ص.٥

[13] –د .صطوف الشيخ حسين: البطالة في سوريا ١٩٩٤–٢٠٠٤، ص. ٨–١٦

[14] – محمد جلال مراد: مرجع سابق ، ص.٥

[15] –د .صطوف الشيخ حسين: مرجع سابق، ص– ص. ٨––١٦

[16] –د .المرجع نفسه : ص٨– ١٦

[17] –د .المرجع نفسه : ص٨–١٦

[18] –www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)

[19] – Ministère du tourisme: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, p. 8.

[20] –www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006)

[21]:– www.alsabaah.com/paper.php?source=akbarالإستاذ أحمد الكردي

[٢٢]– عثمان محمود غنيم وبنيتا نبيل سعد: مرجع سابق، ص.٩٤.

[23] –www.algeriantourism.com/articles.(11/04/2006).

[24] – Ministère du tourisme : op–cit , horizon 2010, p.4.

[25] –Ministère du tourisme: op–cit, horizon 2013, p.4.

[26] –Ibid, p.9

[٢٧]– منى لخساف: مرجع سابق، ص.١٣.